الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

متطلبات الأمن البيئي

إيمان محسن جاسم

تلوث البيئة ليس بالموضوع الجديد، إذ أنه ارتبط بالثورة الصناعية في العالم الغربي وما أفضت إليه من تلوث للهواء والماء والتربة واستنزاف للموارد الطبيعية، إلا أن مكافحة هذا التلوث لم تكن تمثل قضية أمنية وكان التركيز في مرحلة الحرب الباردة على التهديدات العسكرية وهو ما ظهر في سباق تسلح محموم بين المعسكرين الشرقي والغربي، وبانتهاء الحرب الباردة اختفت المهددات العسكرية، فبرزت مهددات أخرى اقتصادية وبيئية، وأضحت مكافحة تلوث البيئة تحتل موقعا في السياسات العامة للدول، حتى أن بعض الدول خصصت وزارة لشؤون البيئة كما هو في العراق ما بعد سقوط الدكتاتورية البغيضة.

وعلى الصعيد العالمي، نشطت الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومنظمات السلام الأخضر في وضع أسس لحماية البيئة والحفاظ على التنوع الحيوي ووضع حد لاستنزاف الموارد الطبيعية وقد تجلى ذلك بوضوح في المؤتمرات الدولية التي عقدت لبحث قضايا بيئية مثل مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في مدينة ريودي جانيرو البرازيلية في شهر حزيران عام ١٩٩٢م، مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ الذي عقد في برلين الألمانية في الفترة من ٢٨ آذار إلى ٧ نيسان ١٩٩٥م، وقد ناقش المؤتمر الأول فكرة إبرام معاهدة لمواجهة ارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض وأخرى لحماية التنوع الحيوي، بينما ناقش الثاني التدابير الواجب اتخاذها لتقليل انبعاث الغازات التي تتسبب في ارتفاع حرارة الأرض بعد عام ٢٠٠٠ إلى مستواها الذي كانت عليه عام ١٩٩٠م، وبالإضافة إلى المؤتمرات الدولية، توجد الآن هيئات عالمية تعنى بشؤون البيئة مثل الهيئة العالمية الفرنسية-السويسرية، هيئة الراين العالمية، برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة، وفي الغرب يوجد اليوم ما يزيد على ١٢٠ ألف هيئة أو مؤسسة من أصدقاء البيئة، ويوجد في الدول النامية أكثر من ٢٠٠ منظمة غير حكومية،وأصبحت للبيئة أحزاب سياسية خاضت الانتخابات النيابية في دول مثل المانيا وبريطانيا، وتوجد الآن شبكة عالمية لمراقبة المناخ تتألف من عشر محطات أساسية في المناطق المصابة بالتلوث تابعة لبرنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة. إن هذا الاهتمام العالمي بمشكلات البيئة أصبح يعبر عنه في الدراسات الإستراتيجية بمصطلح أمن البيئة وقد تبنت إدارة كلينتون بالولايات المتحدة هذا المصطلح كجزء من مبادئ الأمن الوطني للولايات المتحدة الأميركية ويتناول مفهوم الأمن البيئي مسألتين: الأولى هي العوامل البيئية التي تقف خلف النزاعات العنيفة سواء أكانت نزاعات عرقية أم إقليمية والثانية تتمثل في تأثير التدهور البيئي العالمي على رفاهية المجتمعات والتنمية الاقتصادية وتتلخص الفرضية التي انبثق عنها مفهوم أمن البيئة في أن الضغط المتزايد على نظم دعم الحياة في الكرة الأرضية والاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية المتجددة يحملان أخطارًا تهدد صحة الإنسان ورفاهيته لا تقل في درجتها عن الأخطار العسكرية التقليدية. ويتعامل الأمن البيئي مع أخطار تتطور ببطء شديد مقارنة بالأخطار العسكرية لذلك فان المدى الزمني المطلوب لتخطيط سياسات حماية البيئة طويل جداً وكذلك نتائج هذه السياسات لا تظهر إلا في الأجل الطويل فإذا كان من الممكن لسياسة دفاعية تقوم على قوة عسكرية مقتدرة ومسلحة بأسلحة عالية التقنية وجيدة التدريب أن تؤتي ثمارها في فترة محدودة في الحفاظ على أمن وسيادة البلاد تجاه عدوان خارجي،فان السياسات الرامية إلى إصلاح طبقة الأوزون قد تستغرق حوالي ١٠٠ عام للحصول على نتائج، وكذلك السياسات الخاصة بإبطاء درجة حرارة الأرض والتي قد تستغرق وقتا أطول من ذلك وهذه الآفاق الزمنية تمثل عقبة كبرى في طريق أولئك الساعين إلى إدخال الأمن البيئي في عملية صنع السياسات العامة. ولقد تزايدت معدلات تلوث البيئة خلال الربع الأخير من القرن الماضي كنتيجة للزيادة الكبيرة في عدد المصانع والمعامل ووسائل النقل والمصافي، ومحطات توليد الطاقة الكهربائية والزراعة المكثفة للأراضي وعدم كفاءة نظم الري والصرف، وكذا الحروب الأهلية والإقليمية، ونتيجة لذلك كثرت المشكلات البيئية بشكل بات يهدد مسيرة التنمية الاقتصادية، بل ويهدد حياة سكان الكرة الأرضية الذين يتزايد عددهم باطراد والذين تعاني قطاعات كبيرة منهم من سوء التغذية والمرض والكوارث المناخية نتيجة تلوث البيئة ولقد تدهورت الموارد الطبيعية (المياه الصالحة للاستعمال التربة، الغابات، والطاقة والتنوع الحيوي)، وزادت نسبة الملوثات في الجو بشكل يؤدي إلى تسخين المناخ والتغير في تركيب الغلاف الجوي ونوعية الغازات الموجودة فيه وكميتها وزيادة نسبة الغازات السامة المخربة لطبقة الأوزون التي تعد القناع الواقي للأرض من تأثير الأشعة فوق البنفسجية الضارة. وقد خلصت بعض الأبحاث إلى أن التعرض المستمر للأشعة فوق البنفسجية نتيجة لتدمير طبقة الأوزون قد يؤدي إلى تدمير المحاصيل الزراعية والطحالب والأعشاب البحرية وتقليل مناعة الإنسان بشأن مقاومة الأمراض المعدية،ولقد تم أيضاً إفساد دورة المياه في الطبيعة بالإضافة إلى استنزاف الموارد المائية في العالم أو تلوثها على حد سواء في الدول الصناعية والدول النامية وطالت التعديات البشرية الغابات بالإزالة أو الحرق، وقد كشفت منظمة الأغذية والزراعة (فاو) خلال انعقاد مؤتمر قمة الأرض في ريودي جانيرو عن حقيقة مفادها أن العالم يفقد غاباته بمعدل ١٨ مليون هكتار سنوياً. وقد أدى تدهور الغابات إلى إلحاق أضرار كبيرة بالمناطق الجبلية والمجاري المائية، حيث ارتبط حدوث الفيضانات والجفاف في العديد من المناطق بإزالة الغابات، وقد ترتب على تقلص الغابات مع عوامل أخرى كالزراعة الأحادية للأرض وسوء نظم الري والتسميد، تنامي ظاهرة التصحر وانجراف التربة الزراعية، وتقدر مساحة الأراضي المعرضة للتصحر والمهددة نتيجة سوء استغلالها بثلاثين مليون كلم ٢، أي ما يعادل ١٩٪ من سطح اليابسة ويشكل التصحر خطراً مباشرًا على التوازن البيئي ويؤدي إلى انجراف التربة وانخفاض إنتاجيتها ما يجعلها عاجزة عن الوفاء بالاحتياجات الغذائية للإنسان والحيوان كما يؤدي التصحر إلى انخفاض منسوب المياه الجوفية وتزايد الفيضانات، ما يدفع السكان إلى الهجرة بحثا عن ظروف أفضل وقد ينتج عن هذه الهجرة مشكلات بين المهاجرين والمقيمين بسبب اختلاف الثقافات وأنماط الحياة والتنافس على الموارد المحدودة،وقد يفضي هذا في النهاية إلى زعزعة استقرار المجتمع وتفشي الجريمة فيه، ومن عوامل التلوث أيضا النفايات السامة وخصوصا النفايات الكيماوية والنفايات النووية، حيث يتم التخلص منها بطرق غير سليمة بيئياً كإغراقها في مجاري المياه أو إلقائها في البلدان النامية الفقيرة كي يتم طمرها في أراضيها مقابل مساعدات مالية وتشكل هذه النفايات تهديداً لمياه البحار وكائناتها وللمياه الجوفية. ونتيجة للثورة الصناعية في الغرب، والتوسع الزراعي المكثف في البلدان النامية الذي أجهد التربة، والحروب حدث تناقص حاد في الموارد الطبيعية وخصوصاً المياه الصالحة للاستخدام والأراضي الصالحة للزراعة والمحصول السمكي في البحار، ما قد يهدد بنشوب نزاعات دولية في المستقبل القريب بسبب التزاحم على هذه الموارد. والحقيقة أن العلاقة بين ندرة الموارد الطبيعية والنزاعات الدولية ليست موضوعا جديداً ولكن بخلاف مفهوم الأمن القومي التقليدي بشأن تلك النزاعات والذي يركز بالأساس على الموارد غير المتجددة مثل المعادن والبترول نجد أن المفهوم البيئي يركز على الموارد المتجددة التي لا تتأثر بالاستنزاف والتبديد إذا تمت المحافظة عليها بشكل سليم وتعد موارد المياه ومصائد الأسماك أوضح الأمثلة للموارد المتجددة التي تمثل مصدراً للصراع الدولي، فلقد قدرت مؤسسات الاستخبارات الأميركية في منتصف عقد الثمانينيات أن هناك عشرة أماكن في العالم – نصفها في الشرق الأوسط– قد تندلع فيها حروب بسبب نقص إمدادات المياه العذبة ومن أخطر تلك الأماكن نهر الأردن الذي تتقاسم مياهه كل من الأردن وإسرائيل ولبنان، ونهر النيل الذي تتقاسم مياهه كل من مصر والسودان وإثيوبيا، ونهر الفرات الذي تتقاسم مياهه كل من العراق وتركيا وسوريا. وهكذا فإن تلوث البيئة بجميع أشكاله يشكل تهديداً للأمن سواء القطري أو الدولي وهو ما يثير التساؤل عن التدابير الواجب اتخاذها لحماية البيئة وتبدأ هذه التدابير بتنمية الوعي البيئي لدى المواطنين وتصل إلى حد شن التشريعات الملزمة بشأن حماية البيئة من التلوث.

من خلال ما يلي:

١- الحفاظ على العمليات البيئية والأنظمة الحيوية الأساسية التي تتوقف عليها عملية التنمية ومن أمثلتها نظافة الهواء، نظافة الماء، المحافظة على الفصائل النباتية والحيوانية ذات الأهمية الخاصة (الأعشاب البحرية- الشعب المرجانية- المستنقعات والأهواز -الغابات).

٢- المحافظة على الغطاء الأخضر وتنميته وخصوصاً في الأراضي الصحراوية مع التوسع في التشجير حول المدن بغية إنشاء مصدات للرياح الحاملة للأتربة.

٣- المحافظة على التنوع الحيوي من خلال بنوك الموروثات والمحميات الطبيعية وحدائق النباتات.

٤- إيقاف التعديات على الأراضي الزراعية وتنمية ثروة البحيرات من طيور وأسماك.

٥- المحافظة على المراعي وتنميتها والحد من الرعي الجائر والتحطيب.

٦- تنظيم الاتجار في الحياة البرية وسن التشريعات التي تنظم عمليات الصيد وكمياته والأوقات المسموح بالصيد فيها والأدوات التي تستخدم في الصيد.

٧- تجنب إغراق النفايات في المسطحات المائية أو إلقائها في العراء،وخصوصا النفايات النووية والتنفيذ الجاد لمعاهدة حظر التجارب النووية حماية للبيئة البحرية من التلوث.

٨- ترشيد استخدام الطاقة الأحفورية (البترول- الفحم – الغاز الطبيعي) وتطوير مصادر الطاقة البديلة مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية وطاقة الكتلة الحيوية

للياس ـــــــار در

الانتخابات.. وأزمات الأحزاب

حسين عبدالرازق

في ١٠ فبراير ٢٠٠٨ أصدرت أحزاب (التجمع والوفد والناصري والجبهة الديمقراطية) التي كانت قد أعلنت في نهاية عام ٢٠٠٧ الائتلاف بينها، أصدرت وثيقة (الائتلاف الديمقراطي) كبرنامج عاجل لتحقيق تحول ديمقراطي في مصر، ودعت الأحزاب والقوى السياسية والحركات الاحتجاجية والشخصيات الديمقراطية التي تقبل هذه الوثيقة للانضمام إلى هذا الائتلاف والعمل معا من أجل تغيير ديمقراطي سياسي ودستوري وقانوني، وقد أثار إعلان قيام (الائتلاف الديمقراطي وإصدار هذه الوثيقة حيوية في المجتمع السياسي في مصر، وتوقع البعض ممارسة قوية وفعالة تقوم بها أحزاب الائتلاف في الشارع، وخروجها من حصار المقر والجريدة، ولكن أحزاب (الائتلاف) خيبت الآمال، وعادت للاحتماء بالمقر والصحيفة!.

وفي مبادرة لإعادة الحياة لوثيقة (الائتلاف الديمقراطي) وتوسيع إطار الأحزاب والقوى السياسية الملتزمة بها، والنزول بها إلى الجماهير صاحبة المصلحة في التغيير، دعت أحزاب (الائتلاف الديمقراطي) إلي مؤتمر للإصلاح الدستوري يعقد أيام ١٣ و١٤ و١٥ مارس ٢٠١٠ تحت شعار (البديل الآمن للوطن) ويشارك فيه أكثر من ١٠٠ من القيادات الحزبية والسياسية والفكرية والنقابية وقيادات المجتمع المدني، نصفهم على الأقل من خارج أحزاب الائتلاف الديمقراطي.

وركز المؤتمر مناقشاته علي ضرورة التغيير بدءا بالتغيير السياسي كمدخل للتغيير الشامل من أجل مجتمع أفضل يقوم على دولة مدنية ودستور مدني ديمقراطي وتحقيق العدل الاجتماعي وحقوق المواطنة كاملة لجميع المصريين، وتوفير الحريات العامة والخاصة وصيانة حقوق الإنسان طبقا للمواثيق والاتفاقات والعهود الدولية، وضمان التداول السلمي للسلطة، وتطبيق سياسات اقتصادية واجتماعية تنحاز لصالح الوطن والشعب، وتهيئة المناخ الدافع لمشاركة المصريين في مواجهة المشاكل المتراكمة والمتفاقمة التي تمسك بخناق الوطن، وانتهى المؤتمر إلى ضرورة إعادة التوازن بين سلطات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية، وضمان الحريات العامة والقضاء على تركز السلطة وتوفير الضمانات لتداولها سلميا، والتحول إلى نظام برلماني يكون رئيس الجمهورية فيه حكما بين السلطات، وتكون السلطة التنفيذية لحكومة منتخبة وحاصلة على ثقة مجلس الشعب، وأكد المؤتمر أن في مقدمة وسائل تحقيق هذه الأهداف (التعاون مع كل القوي والهيئات (التي تسعي للتحول الديمقراطي) وعقد المؤتمرات الجماهيرية وتنظيم المسيرات السلمية والوقفات الاحتجاجية، والسعي إلى اتخاذ قرار موحد بشأن المشاركة في الانتخابات القادمة)، ولكن سرعان (ما عادت ريمة لعادتها القديمة) وانشغل كل حزب بشؤونه الخاصة وتناسي الجميع الوثيقة وبرنامج العمل.

وفي الأسابيع الأخيرة شهدت الساحة السياسية تدهورا في الأوضاع السياسية العامة وأوضاع أحزاب الائتلاف الديمقراطي.

فمع انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى واقتراب موعد انتخابات مجلس الشعب لم يسع أي من أحزاب الائتلاف لاتخاذ قرار موحد بشأن المشاركة في الانتخابات، كما تم الاتفاق في مؤتمر الإصلاح الدستوري في مارس الماضي، فحزب الجبهة الديمقراطية قرر مقاطعة انتخابات الشورى، بينما قرر كل من حزب التجمع والوفد منفردين خوض الانتخابات، وأعلن السيد البدوي رئيس حزب الوفد (أن انسحاب حزب بقيمة ومكانة وتاريخ الوفد من ميدان معركة الانتخابات يعد خيانة وطنية وضعفا سياسيا وهروبا من المواجهة)! وترتب على اختلاف المواقف وغياب التشاور، إضافة إلى هجوم رئيس حزب الجبهة على حزبي الوفد والتجمع، اتخاذ رئيس حزب الوفد قرارا بتجميد عضوية حزب الوفد في (الائتلاف الديمقراطي) لحين اتخاذ قرار من هيئات الحزب بالاستمرار أو الانسحاب من الائتلاف، ويتجه حزب الجبهة – رئيسه علي الأقل – للانسحاب من الائتلاف الديمقراطي، وجاء قرار تعيين أمين عام الحزب الناصري في مجلس الشورى بعد فوز مرشحه في انتخابات الشورى بدائرة... بالقاهرة – وكان ترشيحه مخالفة لقرار المكتب السياسي للحزب – ليفجر الصراع الداخلي المستعر منذ مؤتمره العام الأخير، وتتصاعد المواجهة بين نائب رئيس الحزب (سامح عاشور) والأمين العام (أحمد حسن)، وليهيل (أحمد الجمال) نائب رئيس الحزب أيضا التراب على الحزب الناصري وإلحاقه بالحزب الوطني وخضوعه لتوجيهات مباحث أمن الدولة، لتزداد عزلة الحزب عن جماهيره.

ولم ينج حزب التجمع من هذا المرض الخبيث، ففوز مرشحه في انتخابات مجلس الشورى في دمياط – وهي الانتخابات التي لم تجر أصلا وتولت وزارة الداخلية طبخها نيابة عن الناخبين – أدى إلى أزمة بين نائب رئيس الحزب (أنيس البياع) ولجنة الحزب في دمياط وبين القيادة المركزية، وعاد الحديث بقوة عن الصفقات بين قيادة الحزب والحزب الوطني والحكومة!.

وتكاد قضية المشاركة في انتخابات مجلس الشعب القادم أو مقاطعتها أن تتحول إلي أزمة داخل كل حزب، ورغم أن من طبيعة الأمور في ظل التزوير الدائم للانتخابات في مصر ووصول التزوير إلي مستوى مخيف في انتخابات الشورى الأخيرة، أن يكون هناك من يدعو للمقاطعة داخل كل حزب ومن يرى ضرورة المشاركة، وأن يصدر القرار في النهاية بالأغلبية وتلتزم الأقلية بالقرار احتراما للديمقراطية، فإن التوتر الذي يصاحب مناقشة هذه القضية وانعكاسها على انتخابات الرئاسة القادمة، والحديث عن الصفقات التي تتم من خلف ظهر الهيئات القيادية في الأحزاب، حول الأمر إلى صراعات عنيفة وتفجيرات داخل الأحزاب.

وفي ظل هذا التدهور السياسي وغياب العمل المشترك بين أحزاب الائتلاف تناست قيادات الأحزاب الأربعة قرارها المشترك بالنزول إلي الشارع وتنظيم المسيرات والوقفات الاحتجاجية.

وإذا كان هذا الموقف مفهوما بالنسبة لحزبي الوفد والجبهة التي لم تمارس هذا الشكل من العمل الجماهيري في الشارع من قبل، فالأمر يبدو غريبا بالنسبة لحزب التجمع تحديدا الذي يملك تراثا من العمل في الشارع وتنظيم المظاهرات السلمية والوقفات الاحتجاجية ولعلنا لم ننس بعد دور قياداته وكوادره في انتفاضة يناير ١٩٧٧، وفي بداية الألفية الثالثة نظم الحزب سلسلة من المظاهرات والوقفات الاحتجاجية أتذكر منها الوقفة الاحتجاجية أمام مجلس الشعب ضد ارتفاع الأسعار في ١٠ سبتمبر ٢٠٠٣، والوقفات الاحتجاجية أمام المجلس وفي تسع محافظات يوم ١٧ يناير ٢٠٠٤ ضد بيان الحكومة والوقفات الاحتجاجية ضد رفع الأسعار في ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٤، والتجمع أمام مجلس الشعب في ٧ فبراير ٢٠٠٥ للمطالبة بالإصلاح السياسي والدستوري، وضد تعديل المادة ٧٦ في ٩ مارس ٢٠٠٥، وتنظيم مسيرة من مقر الحزب في ٢٩ يونية ٢٠٠٥ إلى مجلس الشعب ضد تعديلات الحكومة لقوانين الأحزاب ومباشرة الحقوق السياسية، والمظاهرة التي انطلقت من حزب التجمع بميدان طلعت حرب مرورا بالتحرير وميدان باب اللوق تحت شعار (لا لمبارك) يوم ١٠ سبتمبر ٢٠٠٥ بعد انتخابه لولاية خامسة.

إن هذه الصورة السلبية للحياة السياسية والحزبية في مصر الآن هي التي أدت لبروز دور الحركات الاحتجاجية والجمعيات السياسية والشخصيات المستقلة غير المنتمية، والتي لا يمكن أن تعوض دور الأحزاب في الحياة السياسية وإحداث التغيير الديمقراطي.

وما لم تدرك قيادات الأحزاب مسؤوليتها والدور المطلوب منها في هذه المرحلة الخطرة التي يمر بها الوطن، فتزداد الأزمة تفاقما وسيصبح سيناريو الفوضى أو البديل غير الديمقراطي أكثر احتمالا.

ومسؤولية الكوادر الواعية في هذه الأحزاب أن تمارس ضغطها لكي تتحمل القيادات الحالية مسؤوليتها في قيادة التغيير.

قضية للمناقشة

حدود الليبرالية

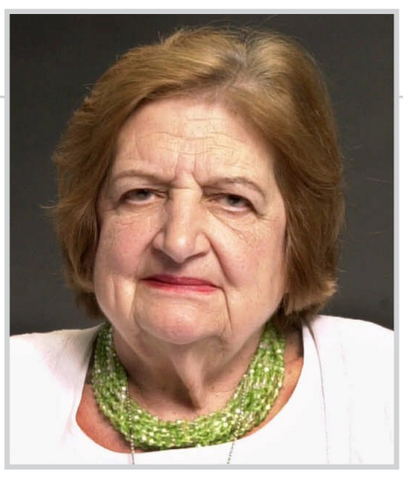

هيلين توماس

اوكتافيا نصر

بعد أقل من شهر من رحيل عميدة المراسلين الصحفيين في البيت الأبيض (هيلين توماس) واحالتها الى التقاعد إثر اطلاقها تصريحات ضد الممارسات الإسرائيلية في فلسطين ومطالبتها للإسرائيليين بالعودة إلى بلدانهم الأصلية وترك فلسطين لأصحابها أي أنها خرجت مطرودة من موقعها، طردت محطة السي.ن.ن الشهيرة الصحفية الأمريكية من أصل لبناني والمتخصصة في شؤون الشرق الأوسط أوكتافيا نصر بسبب رأي لها كتبته علي موقع (تويتر) الإلكتروني أشادت فيه بالمرجع الشيعي الراحل (محمد حسين فضل الله) وقالت إنها كانت تحترمه كثيرا.

فريدة النقاش

ومن المعروف أن أمريكا أدرجت منظمة حزب الله التي شارك فضل الله في تأسيسها في لائحة المنظمات الارهابية الدولية. وتأتي الواقعتان علي التوالي لتكشفا عورات الديمقراطية الأمريكية وتناقضاتها وحدودها وتبرهنان علي قول أحد الكتاب أن أمريكا هي اقرب الديمقراطيات الغربية إلي الدولة البوليسية.

وكان الرئيس السابق جورج بوش الابن قد أصدر بعد واقعة الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ حين قامت طائرات بقصف برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك ومقر وزارة الدفاع (البنتاجون) في واشنطن – كان قد أصدر مجموعة من القوانين التي تقيد حريات المواطنين الأمريكيين وتبيح لقوات الامن التنصت علي هواتفهم ومراقبة بريدهم واحتجازهم بحجة الدفاع عن الوطن ومحاربة الارهاب المحتمل.. وانطلقت منذ ذلك الحين أوصاف الدولة البوليسية علي النظام الأمريكي.

وعاشت الولايات المتحدة الأمريكية منذ الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ في أجواء مكارثية مجددا وهي الاجواء التي استثمرتها القوي المحافظة الجديدة والتي تحالفت معها القوي الصهيونية ذات النفوذ الواسع في أمريكا لتفرضا حماية علي الممارسات الاسرائيلية وصولا الي استخدام أساليب الابتزاز والبلطجة حتي لا تكون هذه الممارسات موضع نقاش ناهيك عن النقد، وها قد أدى النقاش والنقد إلى الإطاحة بامرأتين داستا على الأسلاك العارية في دولة تتناقض الشعارات المرفوعة فيها مع الممارسة.

ويتواكب هذا التوجه ضد الحرية مع الأزمة العميقة التي دخل فيها النظام الرأسمالي الأمريكي والتي ازدادت عنفا قبل عامين حين انهارت مؤسسات مالية كبرى وانتقلت الأزمة إلى بلدان أوروبا وغيرها من بلدان العالم لتؤكد أن الرأسمالية حين تتحول إلى امبريالية بوصولها إلى مرحلة الاحتكار فإنها تقوم بالتضييق على الحريات العامة، ويجري تفريغ لفظ الليبرالية من محتواه السياسي والفكري ليصبح شعارا ايديولوجيا فحسب. تتناقض معه ممارسات كل من نظام الحكم والمؤسسات العامة، كما هو الحال مع (هيلين توماس) و(اوكتافيا نصر)، واللتان عبرتا عن آراء وأفكار المفروض أن يجري احترامها من وجهة النظر الليبرالية كما قرأنا أسسها في الكتاب.

وكما يقول الكتاب على الصعيد النظري. تتعلق المنظومة الليبرالية بالحرية وهي تستعمل المفهوم في مستويين، مستوى فردي ومستوي جماعي. في المستوى الأول المفروض أنها تتقبل آراء الآخرين وتدعو الجميع إلى هذا التقبل حتي لو كانوا لا يتفقون مع هذه الآراء التي لا يجوز أن تكون سببا لالحاق الضرر بأصحابها.

أما في المستوى الثاني فهي تعني التعددية السياسية ووجود منظومة من الحريات العامة المضمونة والمعترف بها والتي يتوافق المجتمع على حمايتها ويرفض – نظريا– أي مساس بها.

ولكن هذه الممارسات الصريحة المعادية لحرية الرأي، وهي الحرية القابلة للتعدد نظريا تبين لنا أن للديمقراطية الليبرالية حدودا. وأن من يضع هذه الحدود ليس النظام السياسي فقط وإنما تشارك في وضعها بعض المؤسسات العريقة التي من المفترض فيها حماية حرية الرأي والتعبير التي قال لنا الليبراليون الأوائل إنها مقدسة.

وقبل شهور قام المجلس القومي للسينما الأمريكية الذي يمنح جوائز الأوسكار وهي أشهر الجوائز السينمائية في العالم باستبعاد فيلم (أفاتار) من قائمة الأفلام الفائزة رغم اجماع النقاد علي جدارة الفيلم واستحقاقه للجائزة الكبرى لسبب بسيط هو أنه تضمن نقدا جذريا للسياسة الأمريكية، ولم تشفع (الليبرالية) لا للفيلم ولا للصحفيتين الشجاعتين بسبب بسيط هو اتساع الفجوة بين المبادئ العامة الجميلة للليبرالية وبين السياسة التي هي بنت الأزمة العامة من جهة، وبنت دخول الرأسمالية إلي مرحلة الاحتكار والامبريالية من جهة أخرى وهي تدوس على الحريات بالحذاء العسكري الثقيل. وحرية السوق هي الحرية الوحيدة المقدسة في عزمها.